



نسج الخيوط التنظيمية الموازية بين برامج الدراسة التنفيذية والأكاديمية (علاقة الماجستير التنفيذي بالدكتوراه والعمل الأكاديمي)

علاء محمد يحيى عصفور

باحث ماجستير في القانون

المملكة العربية السعودية - جدة

a.asfour2030@gmail.com

ملخص البحث:

إن الوصول إلى قرارات تنظيمية ممكنة، توازي وتقارب بين حقوق الدارس المهني التنفيذي والدارس الأكاديمي دونما تفرقة، هي مطلبٌ أساسي، لن يتأتى إلا بسد الفجوات التي أحدثت المسافات والانقسامات بين هذه الأنواع من البرامج الدراسية.

لقد تناولت في هذا البحث، أنماط الدراسة في المملكة العربية السعودية ومواطن ضعفها وقوتها، ثم أخذت في استعراض برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية بأنواعها المختلفة، مروراً بالشهادات المهنية التنفيذية وما يقابلها من شهادات أكاديمية، مع تبيان أبرز ما يميز ويُعيب كلاً منهما، ثم ما لبثت أن شرعت في موضوع البحث وغايته؛ الكشف عن العلاقة الشائعة بين برامج الماجستير التنفيذي المهني وبرامج الماجستير والدكتوراه الأكاديمية، وما يعيق خريج البرامج التنفيذية من إكمال الدكتوراه والعمل الأكاديمي، كما حرصت على تحديد ثغرات الأنظمة القائمة وسبل علاجها وتقويمها، رغبةً في تنمية المجتمع العلمي والنهوض به، والسعي إلى تكافؤ الفرص وفتح أبواب الازدهار، لكل مجتهد مُحِب للعلم وشغوفٌ به.

الكلمات المفتاحية: التعليم الإلكتروني، الشهادة الأكاديمية، الشهادة التنفيذية المهنية، الماجستير، الدكتوراه.



Weaving organizational threads parallel between the executive and academic study programs

(The relationship of the Executive Master to the PhD and academic work)

ALA'A MOHAMMED YAHYA ASFOUR

LLM student

Saudi Arabia - Jeddah

a.asfour2030@gmail.com

Abstract:

Reaching possible organizational decisions, a distinction and convergence between the opportunities, powers, and rights of the executive and academic professional learner without distinction is a basic requirement, which will only be achieved by bridging the gaps that have created distances and divisions between these types of study programs.

In this research, I dealt with the patterns of study in the Kingdom of Saudi Arabia and their weaknesses and strengths. Then I reviewed the graduate studies programs in Saudi universities of all kinds, passing through the executive professional certificates and the academic certificates, while explaining the most prominent characteristics and defects of each, then what It soon began with the topic and purpose of the research; Exposing the common relationship between professional executive master's programs and academic master's and PhD programs, And what hinders the graduate of the executive programs from completing his PhD and academic work, as I was keen to identify the gaps in the existing systems and ways to treat and correct them, in order to develop and advance the scientific community, and to seek equal opportunities and open the doors to prosperity, for every hard-working person who loves science and is passionate about it.

Keywords: Online Learning, Academic Certificate, Executive Certificate, Master, PHD.



المقدمة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وبه أستعين وأصلي وأسلم وأبارك على خير الخلق أجمعين سيدنا ومولانا وقره أعيننا نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليم مديداً إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن للعلم غايات "وعلى الإنسان أن يصل إلى غاية ما يستطيع، فلو كان لأدمي بلوغ السماء لكان من النَّقَائِصِ بقاءه على الأرض". (ابن الجوزي).

ومن هنا ومنذ قديم الأزل، لا ينبغي أن يحول حائلاً بين العلم وطالبه، بل يجب أن تمهد الطرف وتُشَيِّدَ الجسور لطلبة العلم كافة، فإن العلم منار الطريق وسبيل الهدى وعنوان ارتقاء الشعوب، بمقدار علمهم تسموا أخبارهم ويعلموا شأنهم، وكان للأمة الإسلامية عظيم الشأن والأثر في العلم والمعرفة، بل وطرقت أبواب العلم المختلفة بكل جرأة وجدة وأصالة غير مسبوقه، واضعةً بعلمائه المسلمين على مر العصور، حجر الأساس لنهضة العلم والعلوم ، ولإعادة مجدنا الذي كان، لا بد من الاجتهاد في سبيل ذلك اجتهاداً لا يعرف كلل ولا ملل، فالمرء لا ينال المطالب إلا إذا سعى سعيها، وما التوفيق إلا بالله العلي العظيم.

مشكلة البحث وأسئلته:

تتلخص مشكلة هذا البحث في الخلط بين أوراق العلم الموحدة في أصلها، وتقسيمها إلى ورقة أكاديمية تحمل راية البحث ولا تقبل سوى أهله وخاصته، وورقة أخرى مهنية تنفيذية تسيطر على ميادين العمل وتجعل من الخبرة العملية قوة لا تضاهي.

فمنذ متى كانت أعماق البحوث العلمية وشغف التدريس الأكاديمي حكراً على أحد؟، أو كانت ميادين العمل والخبرة المهنية حقاً لأحد دون غيره؟

لماذا لا أجد إجابةً واضحة على هذا سؤال: هل يمكن لخريجي وخريجات برامج الماجستير التنفيذي المهني أن يمضوا قدماً نحو برامج الدكتوراه الأكاديمية ولما لا العمل الأكاديمي على حد سواء؟

نحن هنا لن نناقش أحقية خريج برامج الماجستير المهني التنفيذي، في إكمال دراسته والسعي نحو طموحاته واعتلاء درجة الدكتوراه؛ كونها مسألة بديهية وتدرج منطقي للانتقال من درجة إلى أخرى بانسيابية ودونما عقبات، وإنما أبحث في هذه الورقة عن إمكانية تحقق ذلك وإيجاده بالأسانيد القانونية الواضحة والنافية للجهالة.

أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسي من هذا البحث، يكمن في الوصول إلى قرارات تنظيمية ممكنة، توزاي وتقارب بين فرص وصلاحيات وحقوق الدارس المهني التنفيذي والدارس الأكاديمي دونما تفرقة، ولن يتأتى ذلك إلا بسد الفجوات التي أحدثت المسافات والانقسامات بين هذه الأنواع من البرامج الدراسية.



أهمية البحث:

تكمن أهمية ورقتنا البحثية، في إرساء تكافئ الفرص ومنع إهدار الجهود والأموال هباءً، وحفظ الحقوق العلمية لكل من يستحقها دونما تحيز، وكذلك تمكين كل دارس شغوف ومحب للعلم من إكمال دراسته الأكاديمية إلى أقصى مدى، دون أي إخلال بجودة العملية التعليمية وإنما بضوابط تتسم بالاحترافية والوسطية، فلا تمنع المجتهد من حقه في الازدهار؛ ولا تمكن المهمل من نيل الدرجات العليا دون كدحٍ وكدّ.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي، متناولاً مشكلة البحث وموضوعه، بعد تجزئة عناصره وتبنيانه، وصولاً لاستنتاجات موضوعية في متناول اليد، قابلة للتحقيق، تسد الفجوة وتقرب المسافات، بسهولة ممتعة.

المبحث الأول: أنماط الدراسة في المملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني: تعدد أنواع برامج الدراسات العليا بالجامعات السعودية.

المبحث الثالث: نسج خيوط تنظيمية توازي بين البرامج الدراسية التنفيذية والأكاديمية.

المبحث الأول: أنماط الدراسة في المملكة العربية السعودية

نستهل موضوع بحثنا باستعراض أنواع (أنماط) الدراسة في المملكة العربية السعودية، وذلك بتعريف الشائع منها، والمرور على أبرز سماتها وخصائصها، والدرجات العلمية المقدمة باستخدام هذه الأنماط، مما يتيح لنا سهولة التعرف على جوهرها ومدى ملائمتها للبيئة التعليمية المنشودة.

يُعد هذا مدخلاً أولياً لهذه الورقة البحثية؛ تمهيداً للانتقال للبرامج الدراسية (موضوع البحث) والتي يُستعان على تقديمها باستخدام الأنماط الدراسية التالية:

النمط الأول: نوع الدراسة: الإنتظام

يعرف بالتعليم التقليدي، ويُعد الأشهر والأكثر استخداماً، وهو النمط الأساسي في العملية التعليمية محلياً وعالمياً، ويدرس الطالب فيه "بنظام الدوام الكامل في الفترة الصباحية ويلزم بالحضور يومياً حسب الجدول الدراسي المسجل له" (جامعة الملك عبدالعزيز، **القبول لمرحلة البكالوريوس إنتظام**، (سنة النشر)). كما أنه يُخصص لطلبة هذا النوع، مكافأة شهرية منتظمة، ويلاحظ زيادة المكافأة المقدمة لطلبة المسار العلمي مقارنةً بطلبة المسار الإداري (الأدبي).

ويجدر بالذكر أن لهذا النمط نوع فرعي يعرف باسم: الإنتظام الموازي، يدرس الطالب فيه بـ "نظام الدوام الكامل في الفترة المسائية ويلزم بالحضور يومياً حسب الجدول الدراسي المسجل له" (جامعة الملك عبدالعزيز، **القبول لمرحلة البكالوريوس إنتظام**، (سنة النشر))، بجانب اختلاف مواعيد المحاضرات لكلا النوعين فإن (الانتظام الموازي) يختلف أيضاً في كونه يُقدم بلا مكافأة.



أبرز سمات وخصائص نمط الإنتظام:

- يتميز بالمحاضرات المنتظمة المباشرة، والمناقشات والبحوث المصغرة، والاختبارات الدورية؛ الفصلية والنهائية.
- مُعتمد لدى كافة الجهات والمؤسسات العامة والخاصة.
- الدرجات العلمية الشائع دراستها باستخدام هذا النوع من الدراسة هي: الدبلوم، البكالوريوس، الماجستير والدكتوراه.

النمط الثاني: نوع الدراسة: الانتساب

إن هذا النوع من الدراسة يختلف مع معظم الأنماط الأخرى، فهو لا يعترف بالمحاضرات المباشرة أو غير المباشرة، حيث أنه "موجه لمن يتعذر عليهم الحضور للجامعة والإنتظام بالدراسة. ولكن يجب عليهم الحضور للاختبار النهائي في مقرات الأختبارات" (جامعة الملك عبدالعزيز، البكالوريوس، 2019).

كما استجد ما يُعرف بالانتساب المطور وهو: "دمج لمفهوم الدراسة الجامعية بطريقة الانتساب التقليدي مع مفهوم التعليم الإلكتروني باستخدام الأدوات التقنية، ليرفع بذلك جودة العملية التعليمية ويضمن نجاحها بطريقة سهلة وميسرة، فالانتساب المطور يتشارك مع الانتساب التقليدي في مبدأ الدراسة بدون حضور" (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مفهوم الانتساب المطور، (سنة النشر)).

أبرز سمات وخصائص نمط الانتساب:

- لا تتسم المحاضرات بالجدية الكافية، ويكتفى بلقاء أو أكثر يعود بعده الطالب في نهاية الفصل الدراسي لأداء الاختبار النهائي.
- لا يوجد تكاليف ونشاطات بحثية، ويكتفى باختبار نهائي من 100 درجة.
- غير معتمد لدى أغلب الجهات والمؤسسات العامة والخاصة.
- الدرجات العلمية الشائع دراستها باستخدام هذا النوع من الدراسة هي: البكالوريوس.

النمط الثالث: نوع الدراسة: التعليم عن بعد

"التعليم عن بعد هي جزء مشتق من الدراسة الإلكترونية وفي كلتا الحالتين فإن المتعلم يتلقى المعلومات من مكان بعيد عن المعلم (مصدر المعلومات)، وعندما نتحدث عن الدراسة الإلكترونية فليس بالضرورة أن نتحدث عن التعليم الفوري المتزامن (online learning)، بل قد يكون التعلم الإلكتروني غير متزامن. فالتعليم الافتراضي : هو أن نتعلم المفيد من مواقع بعيدة لا يحدها مكان ولا زمان بواسطة الإنترنت والتقنيات" (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لمحة عامة عن نظام التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد، (سنة النشر)).



أبرز سمات وخصائص نمط التعليم عن بعد:

- يتميز بالمحاضرات المنتظمة الغير مباشرة، المناقشات والبحوث المصغرة، والاختبارات الدورية؛ الفصلية والنهائية.
- يُعد مقارنةً بنوعي الدراسة سألقة الذكر نوعاً جديداً، وأصبح ذائع الصيت على مختلف الأصعدة منذ جائحة كورونا كوفيد-19.
- الدرجات العلمية الشائع دراستها باستخدام هذا النوع من الدراسة هي: الدبلوم، البكالوريوس.

النمط الرابع: نوع الدراسة: التعليم المدمج

"يعد التعلم المدمج برنامجاً تعليمياً رسمياً يدمج بين التعلم في الصف مع المدرس والتعلم عن طريق الإنترنت، ويتلقى الطالب من خلاله العلم عن طريق الإنترنت بشكل جزئي وكذلك داخل الصف مع المدرس، وبهذا الأسلوب يتحكم الطالب بوقت التعلم ومكانه ومساره وسرعة تقدمه بشكل أكبر من البرامج التعليمية التقليدية".

"والتعلم المدمج هو ترجمة لمصطلح بالإنجليزية (Blended learning): التي أطلقتها شركة إيبليك عام 1999 لتصف طريقة اعتمادها على الحاسوب في برامجها التعليمية، ومع تطور الإنترنت، استُخدم المصطلح ليعرف طريقة اعتماد التكنولوجيا في التعليم العادي في الصف". "وهناك العديد من الترجمات العربية للمصطلح منها ("التعلم المزيج"، "التعلم الخليط"، "التعلم الموالف"، و"التعلم التمازجي" و"التعلم المهجن")" (الجامعة السعودية الإلكترونية، التعليم المدمج (1439هـ)).

أبرز سمات وخصائص نمط التعليم المدمج:

- يتميز بالمحاضرات المنتظمة المباشرة والغير مباشرة في آن واحد، كما يمتاز بتوفر المناقشات والبحوث المصغرة، والاختبارات الدورية؛ الفصلية والنهائية.
- يُعد أحدث أنواع الدراسة وأكثرها ملائمة للظروف، وتكيفاً مع الأزمات.
- الدرجات العلمية الشائع دراستها باستخدام هذا النوع من الدراسة هي: البكالوريوس، الماجستير.

حرصت على اقتباس الأنماط الدراسية الشائعة في المملكة العربية السعودية من الجامعات ذاتها، التي تطرح هذه الأنواع وتتيحها للتسجيل؛ سعياً لمعيار الشفافية وتطبيقاً لما يجري على أرض الواقع، كل ذلك سيساهم بلا شك في تسريع عمليات التحسين والتطوير في الأنظمة الدراسية بما يساهم في رقي المتعلم والعالم والعملية التعليمية ككل.



المبحث الثاني: تعدد برامج الدراسات العليا بالجامعات السعودية

بعد أن انتهينا من استعراض أنماط الدراسة في المملكة العربية السعودية، نتطرق الآن لمعرفة الأنواع المختلفة من برامج الدراسات العليا، الشائعة والمتعارف عليها بين أوساط طلاب وطالبات الجامعات السعودية، ولا يفوتنا أن ننوه على أن كافة برامج الدراسات العليا تُقدم بنمط الإنتظام، السابق تفصيله في المبحث الأول.

ومن المتعارف عليه، أن برامج الدراسات العليا في معظم دول العالم، تتفق على أنواع بعينها لا نكاد نجد من الجامعات ما يعاكس تيار البرامج المعروفة؛ مثل الماجستير والدكتوراه، ولكن قد يتساءل أحدهم؛ هل هذه البرامج تُقدم بنظام الرسالة أم بنظام المشروع البحثي أم بنظام المقررات أم أن هنالك عدة أساليب مختلفة ومتنوعة تُقدم من خلالها برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية؟

للإجابة على هذا السؤال، ينبغي استعراض برامج الدراسات العليا مع تبيان الأنواع المختلفة لكل برنامج، ونحن بصدد القيام بذلك في السطور التالية:

وفقاً (للمادة الثالثة والثلاثون من اللائحة الموحدة للدراسات العليا) تكون الدراسة للماجستير بأحد الأسلوبين الآتيين:

١- بالمقررات الدراسية والرسالة على ألا يقل عدد الوحدات الدراسية عن أربع وعشرين وحدة مضافا إليها الرسالة.

٢- بالمقررات الدراسية في بعض التخصصات ذات الطبيعة المهنية، على ألا يقل عدد الوحدات الدراسية عن اثنين وأربعين وحدة من مقررات الدراسية العليا، على أن يكون من بينها مشروع بحثي يحسب بثلاث وحدات على الأقل. ويراعي أن تتضمن الخطة الدراسية للماجستير على مقررات دراسية عليا ذات علاقة بالتخصص من أقسام أخرى ما أمكن ذلك. (مجلس التعليم العالي، اللائحة الموحدة للدراسات العليا، (1417هـ))

يتضح مما تقدم أعلاه، أن المقررات الدراسية قيمة ثابتة في برامج الماجستير، أما الرسالة والمشروع البحثي فيشكلان القيم المتغيرة، حسب طبيعة البرنامج والفئة المستهدفة. نلاحظ هنا، أن لكل نوع منهما ميزة وكذلك عيب، فبرنامج الماجستير (بنظام الرسالة) يبرع في الجانب البحثي الأكاديمي، ويهمل الجانب التطبيقي المهني، بينما برنامج الماجستير (بنظام المشروع بحثي) فهو يتوغل في ميادين العمل المهنية ويكتسب الخبرات تلو الخبرات، بالرغم من كونه يُهمل الجانب الأكاديمي البحثي نوعاً ما، فما السبيل لتلاقي أهداف كلا النوعين وتعويض ما فاتهم من نقص، والعمل على توازي الفرص لخريجي كلا النوعين؟

سننتظر للإجابة على هذا السؤال في المبحث الثالث والأخير.



وفي المقابل أشارت (المادة الرابعة والثلاثون من اللائحة الموحدة للدراسات العليا) أن الدراسة للدكتوراه تكون بأحد الأسلوبين الآتيين:

١- بالمقررات الدراسية والرسالة على ألا يقل عدد الوحدات المقررة عن ثلاثين وحدة من مقررات الدراسات العليا بعد الماجستير مضافا إليها الرسالة.

٢- بالرسالة وبعض المقررات على ألا يقل عدد الوحدات المقررة عن اثنتي عشرة وحدة تخصص للدراسات الموجهة، أو الندوات، أو حلقات البحث، حسب التكوين العلمي للطالب وتخصصه الدقيق. (مجلس التعليم العالي، اللائحة الموحدة للدراسات العليا، (1417هـ))

أما في برامج الدكتوراه نلاحظ أن (المقررات الدراسية والرسالة) كلاهما ثابته أصيلة ومتطلبات إلزامية عند دراسة هذه البرامج، كما يتضح عدم وجود (نظام المشروع البحثي) في برامج الدكتوراه، الدافع الذي يحتم علينا طرح السؤال التالي:

هل يمكن لخريجي برنامج الماجستير المهني (نظام مشروع البحثي) إكمال دراسة الدكتوراه بأنواعها المذكورة في (المادة الرابعة والثلاثون من اللائحة الموحدة للدراسات العليا)؟

رغبةً في التنظيم وحرصاً على تدرج المعلومات وتجنب تداخلها، أثرت إرجاء الإجابة على هذا السؤال إلى المبحث القادم، الذي سنناقش فيه موضوعنا الرئيس لهذه الورقة البحثية باجتهاد خالص، نسعى من خلاله لتكافئ الفرص واتاحة حق الدراسة الأكاديمية لكل من تسول له نفسه؛ التلذذ بأصول البحث وفنونه دون حاجز المهينة وحجة انعدام الخبرات الأكاديمية.

المبحث الثالث: نسج خيوط تنظيمية توازي بين البرامج التنفيذية والأكاديمية

إن برامج الدراسات العليا بنوعها؛ التنفيذية المهينة والأكاديمية، كما نرى تحمل ألقاب رنانة تلفت الأنظار وتبعث بالفضول نحو معانيها، لذلك سنحاول التعرض لأهم هذه المصطلحات والاجتهاد في الكشف عن معانيها:

أولاً: البرنامج التنفيذي المهني / الاحترافي / الخاص / المدفوع / بنظام مشروع بحثي.

إن المصطلحات السابقة تتحد في الغاية؛ فهي تدل على برامج الدراسات العليا وتحديداً برنامج الماجستير، ويأتي تبيانها كالتالي:

- برنامج الماجستير (التنفيذي المهني/الاحترافي): ويأتي هذا المصطلح نظراً لما له من علاقة وثيقة بالممارسة المهنية في ميادين العمل.
- برنامج الماجستير (الخاص / المدفوع): وذلك دلالة على كونه يتطلب رسوم دراسية.
- برنامج الماجستير (بنظام المشروع البحثي): ويُقصد هنا النظام المُعد للحصول على الدرجة العلمية وهو نظام المشروع البحثي.



ثانياً: البرنامج الأكاديمي / العام أو المجاني / بنظام الرسالة

إن المصطلحات السابقة تتحد كذلك في الغاية؛ فهي تدل على برامج الدراسات العليا وتحديداً برامج الماجستير والدكتوراه، ويأتي تبيانها كالتالي:

- برنامج الماجستير أو الدكتوراه (الأكاديمي): ويأتي هذا المسمى لما تتميز به هذه البرامج من اهتمام بالغ بالبحوث وما يقوم مقامها.
- برنامج الماجستير أو الدكتوراه (العام أو المجاني): وذلك دلالة على كونه لا يتطلب رسوم دراسية.
- برنامج الماجستير أو الدكتوراه (بنظام الرسالة): ويُقصد هنا النظام المُعد للحصول على هذه الدرجات العلمية وهو نظام الرسالة.

وبعد أن تناولنا مصطلحات أنواع الدراسات العليا ومعانيها، حان الوقت لاستكشاف الفوارق الواضحة والسمات الأساسية للشهادة المهنية التنفيذية والشهادة الأكاديمية:

الشهادات الأكاديمية: هي شهادة يتم الحصول عليها من معهد أو جهة تعليمية معتمدة من جهات رسمية نتيجة اجتياز مراحل تعليمية تراكمية في تخصص ما، وفي إطار زمني محدد لدراسة المحتوى. ويتم تقييم الطالب عند انتهاء كل مرحلة على مدى إدراكه للمحتوى الأكاديمي. ويحصل في النهاية على شهادة لا تتطلب خبرة مهنية عميقة للحصول عليها. (سبل التنقيف والإرشاد المهني، مقدمة عن الشهادات المهنية أهميتها في سوق العمل، (سنة النشر))

الشهادات المهنية (الاحترافية): هي اعتماد متخصص في مجال ما. يحصل الدارس عليها نتيجة عملية تقييم لمدى الإتقان أو الكفاءة في إدراك المحتوى الذي تم تصميمه بناء على احتياجات سوق العمل المتخصصة في مجال الاعتماد. لذلك، هي تشترط جانباً نظرياً مع التركيز على الممارسة والخبرة العملية. (سبل التنقيف والإرشاد المهني، مقدمة عن الشهادات المهنية أهميتها في سوق العمل، (سنة النشر))

وبمعنى آخر، فإن الشهادات الأكاديمية تستهدف في المقام الأول، الاعتكاف على البحوث العلمية وتناول العلوم تناوياً دقيقاً مُفصلاً، وتكتفي في المقابل ببعض المقررات الدراسية؛ فيصبح خريجي هذه التخصصات مؤهلين أكثر من غيرهم للمزيد من الإبحار في أعماق التخصص، بل وتدرسه أكاديمياً نظراً لمخزونهم العلمي والبحثي الوفير، أما الشهادات المهنية التنفيذية فهي تعزز من الاحتراف المهني، وتهتم بالخبرات الميدانية أيما اهتمام؛ فتركز على جودة الممارسة الميدانية، وتعمل على تعزيز الخبرات وتكليل ما تقدم بمشروع بحثي مصغر، لا يطغى على الجانب المهني وإنما يحدد خطوطه العريضة.

بعد أن اتضح الفارق، نجد أنه لا مانع من تقريب وجهات النظر؛ وحصول الخريج الأكاديمي على فرصه وحقوقه في الازدهار المهني، كما أنه لا مانع للخريج المهني التنفيذي من إطلاق عنان أحلامه واستغلال ما أتاه الله من جهد وعلم لخدمة تخصصه، والتبحر به بل ونشره وتدرسه أكاديمياً! ولكن كيف السبيل إلى ذلك؟.. هذا ما سنناقشه في السطور القادمة.



لكي نتمكن من تقريب وجهات النظر بين نوعي الدراسة الموضحة بعاليه، فإنه يتوجب ابتداءً إزالة كل عائق يحول دون ذلك التقريب، ومن هنا نسترجع السؤال الذي ألح علينا في المبحث الثاني وهو:

هل يُمكن لخريجي برنامج الماجستير المهني (بنظام المشروع البحثي) إكمال دراسة الدكتوراه (بنظام الرسالة) بأنواعها المذكورة في (المادة الرابعة والثلاثون من اللائحة الموحدة للدراسات العليا)؟

أشرنا سابقاً وعلى إشارتنا نؤكد؛ أن الماجستير يُطرح في الجامعات السعودية بنظامين، أحدهما نظام المشروع البحثي، والآخر هو نظام الرسالة، ولا شك أن النظام الثاني يتوافق مع دراسة الدكتوراه توافاً تاماً، ولذلك لن نخوض فيه؛ كونه لا يندرج ضمن مشكلة بحثنا، أما النظام الأول (المشروع البحثي)، فهو لا يتوافق إلى حد كبير مع دراسة الدكتوراه وكذلك العمل الأكاديمي؛ كونه يفتقر للعمق البحثي المطلوب.

وبعد التمهيد أعلاه نعود للإجابة على السؤال المُلح، ومن المؤسف أنه لا يوجد إجابة رسمية موثقة على هذا السؤال، وإنما هي مجرد افتراضات وتكهنات من هنا وهناك، والأشد أسفاً أنه لا يوجد أي سند قانوني أو لائحة تنظيمية تنفي أو تؤكد أي من التكهنات الشائعة للإجابة على هذا السؤال، فجد إحدى فرق التكهنات تزعم أن لخريج الماجستير المهني التنفيذي (بنظام المشروع البحثي) كامل الحق لاشباع رغباته العلمية الضخمة، دون حاجز أو مانع يثبطه أو يقلل من عزيمته، فيكفيه فقط توفر الجد والاجتهاد، وأما الفريق الآخر فينادي باحتكار خريجي الماجستير الأكاديمي (بنظام الرسالة) لهذا الحق، فهم أهل العمل البحثي وخاصته ولا ينبغي لطامح أي كانت أمنيته شامخة، أن ينافسهم في هذا الحق!

إنه من المجحف والمؤسف أن تظهر الأنانية والتحزبية في ميادين العلم، بل إن العلم في أساسه مبني على تراكم الخبرات وتعدد مصادرهما وتنوع مهارات رجالها ونسائها، من الممكن وبكل بساطة فتح باب العلم على مصرعيه، لكل راغب وباحث، فتزول العوائق وتندثر الأنانية وأحزابها، ويبقى العلم والعزيمة والجد والاجتهاد شامخين لا يطالهم أحد، فما السبيل إلى ذلك؟

سبق وأن استعرضنا في المبحث السابق برامج الماجستير بنوعيتها (نظام الرسالة ونظام المشروع البحثي) ولم نلبث عن تبيان أهدافهما وما يميزهما من نقاط قوة وضعف، ثم توقعنا عند السؤال التالي:

ما السبيل لتلاقي أهداف كلا النوعين وتعويض ما فاتهم من نقص، والعمل على توازي الفرص لخريجي كلا النوعين؟

حان الوقت الآن للشروع في الإجابة على هذا السؤال الجوهرى الذي يشكل المعضلة الرئيسية لموضوع هذه الورقة البحثية، إن وضع اليد على موطن النزيف يخففه وبالتدرج يمنعه، وعليه فإنني قد بحثت عن موطن الألم وسبيل شفائه في أن واحد، ووجدت أنهما يكمنان في اللائحة الموحدة للدراسات العليا، فهي المنظم الأساسي ورأس الطريق الابتدائي نحو الدراسات العليا وسياساتها وآلية تنظيمه، وفي طيات بنودها سنجد الثغرة وسنسعى إلى حلها -بحول الله تعالى- عبر خيوط تنظيمية تمتاز بالسهولة الممتعة :



الخيط الأول: إدراج مقرر تكميلي لخريجي برامج الماجستير المهني (نظام المشروع البحثي) والراغبين في استكمال الدكتوراه (بنظام الرسالة)، وفقاً للمعايير التالية:

- عنوان المقرر التكميلي: مقرر إكمال رسالة الماجستير.
- مدة المقرر التكميلي: سنة ونصف السنة (ثلاثة فصول دراسية كحد أقصى).

كما سبق في ديباجة الاجابة عن هذا السؤال، فإن الحل سيأتي من أساس الأنظمة واللوائح التنظيمية المعنية وليس من خارجه، ما علينا سوا البحث، التحسين، التطوير وإضافة ما من شأنه رفع المنطومة التعليمية وسد الثغرات القائمة، وتأسيس العدل العلمي بكل مفاهيمه، وهذا تحديداً ما سيتضح عند ذكر (المادة الثامنة عشر من اللائحة الموحدة للدراسات العليا) والتي نصت على أنه:

يجوز للقسم المختص أن يشترط لقبول الطالب في مرحلتي الماجستير أو الدكتوراه اجتياز عدد من المقررات التكميلية من مرحلة السابقة في مدة لا تزيد على ثلاثة فصول دراسية مع مراعاة ما يأتي:

- ١- اجتياز المقرر التكميلي في المرة الأولى بتقدير لا يقل عن جيد.
- ٢- ألا يقل معدله التراكمي في المقررات التكميلية عن جيد جداً.
- ٣- لا يتم التسجيل في برنامج الدراسات العليا إلا بعد اجتياز المقررات التكميلية، ويجوز للقسم الإذن بالتسجيل في مقررات الدراسات العليا إذا لم يبق عليه سوى مقرر أو مقررين من المقررات التكميلية.
- ٤- لا تحتسب المدة الزمنية لاجتياز المقررات التكميلية ضمن المدة المحدودة للحصول على الدرجة.
- ٥- لا تدخل المقررات التكميلية في احتساب المعدل التراكمي لمرحلة الدراسات العليا. (مجلس التعليم العالي)



اللائحة الموحدة للدراسات العليا، (1417هـ))

وعليه فإن الخيط التنظيمي الأول يتلخص في الاستفادة من المادة سالفه الذكر، وتطبيق ما جاء فيها، ليكون ذلك سداً لبعض الثغرات القائمة كموضوع بحثنا هذا وإتاحة الفرص العلمية بأعلى درجات الشفافية وتكافؤ الفرص، كما يجب لفت الإنتباه لإمكانية التعديل على اللائحة الموحدة للدراسات العليا من قبل الجامعات المرخص لها، فقد يخطر للأذهان استحالة ذلك بالنظر إلى عنوان اللائحة التي يرمز للوحدة وشمول النظام بالعموم، بيد أن ذلك ممكناً بموجب (قرار مجلس الوزراء رقم (183) وتاريخ 1441/3/1هـ، نظام الجامعات) والذي يوفر نصيباً ضخماً من الصلاحيات لمجلس شؤون الجامعات والذي بدوره يوفر للجامعة ذاتها تقنين وإقرار ما يلزمها من قرارات وسياسات تنظيمية كما يتضح فيما يلي:

نصت (المادة الخامسة من نظام الجامعات) على ما يلي:

يتولى حوكمة وإدارة وتصريف شؤون الجامعة :-

- مجلس الأمناء.
- مجلس الجامعة.
- رئيس الجامعة. (مجلس شؤون الجامعات، نظام الجامعات، (1441هـ))

كما نصت (المادة الخامسة، نظام الجامعات) :

يتولى مجلس أمناء الجامعة -وفقاً لأحكام النظام وما يصدره مجلس شؤون الجامعات من لوائح وقواعد- المهام الآتية:

- ١- إقرار رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها، ورسم سياساتها الأكاديمية والمالية والإدارية.
- ٢- إقرار الهيكل والدليل التنظيمي للجامعة.
- ٣- حوكمة الجامعة، والتأكد من تحقق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها.
- ٤- إقرار القواعد التنفيذية للوائح المالية والإدارية للجامعة.
- ٥- ترشيح رئيس الجامعة.
- ٦- الموافقة على تكليف نواب رئيس الجامعة.
- ٧- التوصية بالموافقة على إنشاء الكليات، والعمادات، والمعاهد، والمراكز، والأقسام العلمية أو دمجها، أو إلغائها، أو تعديل أسمائها.
- ٨- إقرار القواعد المنظمة لتعيين عمداء الكليات، والعمادات، والمعاهد، والمراكز، ورؤساء الأقسام العلمية.



- ٩- إقرار القواعد المنظمة لدعم البحث العلمي، والابتكار، والتأليف، والترجمة، والنشر.
 - ١٠- إقرار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات الاستشارية والأكاديمية للقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
 - ١١- إقرار الميزانية السنوية للجامعة.
 - ١٢- الموافقة على تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو دخول الجامعة فيها شريكا أو مساهما وذلك وفقا للإجراءات النظامية.
 - ١٣- تعيين مراجع خارجي (أو أكثر) لحسابات الجامعة.
 - ١٤- اعتماد الحساب الختامي للجامعة، ورفعها إلى مجلس شؤون الجامعات.
 - ١٥- إقرار أسماء الدرجات العلمية.
 - ١٦- منح درجة الدكتوراه الفخرية.
 - ١٧- تشكيل المجلس الاستشاري الدولي للجامعة وتحديد اختصاصاته ووضع قواعد عمله.
 - ١٨- مراجعة التقرير السنوي للجامعة ورفعها إلى مجلس شؤون الجامعات.
 - ١٩- دراسة ما يحيله إليه رئيسه أو يقترح عرضه أي عضو من أعضائه. (مجلس شؤون الجامعات، نظام الجامعات، (1441هـ))
- ومما تقدم، نُشير بالتأكيد على أن النقاط الواردة في المادة السابقة وعلى رأسها النقطة رقم 1, 2, 4 و15، لا تدع أي مجال لتعطيل تنفيذ ما تقدم والعمل به، بل إنها تعززه وتأيده بلا موانع ووفقاً للرخص القانونية والتنظيمية المتاحة.



الخيط الثاني: تطوير احتساب النسبة المئوية للقبول، الخاصة ببرامج الدكتوراه الأكاديمية (بنظام الرسالة) لتشتمل على التالي:

- 50% مخصصة للبحث العلمي.
- 50% مخصصة لاختبار المفاضلة، مع مراعاة الموازنة بين الجانب المهني والأكاديمي.

استكمالاً لما جاء في الخيط الأول، فإن الخيط الثاني يُعد مكملاً ومعزراً له، فهو يهدف لتكافئ الفرص كما يتضح ذلك بتفصيل معايير القبول الأنف ذكرها بعاليه:

- أ. 50% تُخصص للبحث العلمي: على أن تكون حق مكفول لكل الباحثين، باختلاف أنظمة دراستهم وتنوعها، فالبحث العلمي يتطلع للباحثين البارعين في شتى المجالات، دون النظر لمعايير أخرى، فالمهم هو تحقيق غاية العلم والاجتهاد، من خلال تقديم بحوث مُعدة وفق آلية ومنهج بحثي سليم، ومنشورة بواسطة مجلات معتبرة، تهتم بالجدة والأصالة البحثية، وبها أعضاء هيئة تحكيم من الباحثين المتخصصين في مجال البحث المقدم.
- ب. 50% تُخصص لاختبار المفاضلة: يجب أن يتوازن الاختبار بأسئلته، ليشمل الجانب المعرفي والعلمي البحث للتخصص بنسبة 25% من الاختبار، وفي المقابل تُخصص النسبة المتبقية وهي 25% للأسئلة المرتكزة على الجانب المهني العملي من التخصص.

وعلاوة على ذلك، لا يفوتنا التعرّيج على الاختبارات القياسية التي يتطلب اجتيازها للقبول في برامج الدراسات العليا؛ كاختبار القدرات العامة للجامعيين واختبار كفايات اللغة الإنجليزية وغيرها..، فوجب التنبيه هُنَا كي لا يختل توازن هذه الحلول الأنفة الذكر؛ على ضرورة أن لا تعدو هذه الاختبارات القياسية كونها شرطاً من شروط القبول العام بدرجة اجتياز معينة، دون أن تدخل ضمن النسبة المئوية للقبول السابقة تجزئتها أعلاه مع تبيان آلية التجزئة ومرماها.

إن ما تقدم من حلول لا ينبغي فصله وتجزئته، بل يجب أن نعلم، أن أقصى فائدة ترجى منه؛ هي بتعزيز الحلول بعضها بعضاً، لتتحقق الغاية دون نقص أو إخلال.



النتائج والتوصيات:

1-إن العمل على إلغاء نمط الدراسة المعروف (بالانتساب) والمشار إليه في المبحث الأول من الضرورة بـمكان؛ نظراً لضعف مخرجاته، وسوء بناءه، وهشاشة نشاطاته، فأصبح الأمر أشبه بالحصول على درجة علمية بلا قيمة علمية أو حصيلة دراسية مكنسية، وإن كان لا بد من الإبقاء على هذا النمط لأسباب اجتماعية أو اقتصادية، فإنه من المهم مراعاة العمل على رفع كفاءته ومساواته على أقل تقدير بنمط (التعليم عن بعد).

2-وجوب المساواة بين خريجي الماجستير بنوعيه؛ نظام المشروع البحثي ونظام الرسالة، والسابق تناولهم في المبحث الثاني، والسماح لخريجي الماجستير التنفيذي المهني (بنظام المشروع البحثي) الالتحاق ببرامج الدكتوراه (بنظام الرسالة)، وفقاً للخیوط التنظيمية المبيّنة في المبحث الثالث؛ والذي جعلت القبول مشروطاً إلى حين إكمال الفصول التكميلية اللازمة. إن ما تقدم في المبحث الثالث كفيلاً بالمساواة بين كافة الراغبين في ارتقاء أعلى مراتب العلم، مما يضمن تحقيق مصلحة وجودة العملية التعليمية وتقوية مخرجاتها.

3-من المهم التنويه على أن العلاقة بين البحوث الأكاديمية والخبرات المهنية علاقة طردية، فكلما زاد التعمق في البحوث الأكاديمية زادت كفاءة الخبرة المهنية وعظمت ثمارها، وكلما زادت الخبرة المهنية أصبح بالإمكان تحسين وتطوير البحوث الأكاديمية، وفقاً لما تمت معاشته ورصده في ميادين العمل التطبيقية.

4-كما أنه لا بد من توفر إمكانية قبول خريج الماجستير المهني التنفيذي، في الشواغر الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بمرتبة (محاضر)، أسوة بخريج الماجستير الأكاديمي، شريطة أن يستوفي ما يلزم لإجادة العمل الأكاديمي البحثي، كأن ينشر عددًا من البحوث الفردية أو المجتمعة، بما لا يقل عن ثلاثة بحوث محكمة ومنشورة خلال فترة دراسته للماجستير.

الخاتمة:

بعد -الحمد لله- أختتم هذه الورقة البحثية بما قدمته به، راجياً -المولى عز وجل- أن تحقق غايتها خير تحقيق. إن للعلم غايات، "وعلى الإنسان أن يصل إلى غاية ما يستطيع، فلو كان لأدمي بلوغ السماء لكان من النفايس بقاؤه على الأرض". (ابن الجوزي)



المراجع:

1. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. (سنة النشر). **لمحة عامة عن نظام التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد** سنة النشر. تم الاسترجاع من الرابط <https://bit.ly/3223jgs>
2. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. (سنة النشر). **مفهوم الانتساب المطور سنة النشر**. تم الاسترجاع من الرابط <https://bit.ly/3uGIZhd>
3. الجامعة السعودية الإلكترونية. (1439هـ). **التعليم المدمج 1439هـ**. تم الاسترجاع من الرابط <https://bit.ly/3g2IsSJ>
4. جامعة الملك عبدالعزيز. (2019). **البكالوريوس 2019**. تم الاسترجاع من الرابط <https://bit.ly/3thaYnr>
5. جامعة الملك عبدالعزيز. (سنة النشر). **القبول لمرحلة البكالوريوس إنتظام سنة النشر**. تم الاسترجاع من الرابط <https://bit.ly/31XhRy0>
6. سبل التنقيف والإرشاد المهني. (سنة النشر). **مقدمة عن الشهادات المهنية أهميتها في سوق العمل سنة النشر**. تم الاسترجاع من الرابط <https://bit.ly/2Q7UGhY>
7. مجلس التعليم العالي. (1417هـ). **اللائحة الموحدة للدراسات العليا**. الرياض: وزارة التعليم. (القرار رقم 1417/6/3)
8. مجلس شؤون الجامعات. (1441هـ). **نظام الجامعات**. [وثيقة PDF]. تم الاسترجاع من الرابط <https://bit.ly/39XQPLo>